اقتصاد

لبنان: الأسعار لا تنخفض رغم تراجع الدولار

بيروت ـ **ريتا الجمّال**

يشهد سعر صرف الدولار في السوق السوداء اللبنانية منذ بدء الحديث عن تطورات سياسية إيجابية تأرجحاً بين الانخفاض والارتفاع حتى بلغ تفلّته الأشدّ أول من أمس، مع تكليف نجيب ميقاتي، تشكيل الحكومة الجديدة، ما انعكس بفوضى شاملة في الأسواق. ولم تستجب أكثرية المؤسسات التجارية إلى طلب وزير الاقتصاد في حكومة تصريف الأعمال راؤول نعمة خفض الأسعار، رغم تلويحه باللجوء إلى فرض أقصى العقوبات عند حصول أي عملية تلاعب أو غشّ.

ويشكو المواطنون اللبنانيون من عدم تبدّل الأسعار انخفاضاً على صعيد المواد الغذائية، وهناك سلع ما زالت على حالها رغم أنّ أسعارها كانت من الأساس غير منطقية ومسعرة على 24 ألف ليرة و25 ألف ليرة للدولار الواحد، بشكل يفوق حتى تسعيرة السوق السوداء (وصل الدولار في أقصى حدّ إلى 23 ألف ليرة) فالتجار يسرحون ويمرحون ويجنون الثروات بلا حسيب أو رقيب ويستغلون الأزمة غير آبهين بوضع الناس وانعدامِ قدرتهم الشرائية.

تقول أم لأربعة أولاد في سوبرماركت في بيروت بينما كانت تزيل أغراضا اشترتها من الصندوق لأنها لا تملك المال الكافي لدفع ثمنها وقد اعتقدت أنها خفّضت بينما لم تكن مسعّرة على الرفّ، لـ«العربي الجديد» طالبة عدم ذكر اسمها، إنّ «البضائع ما زالت على حالها، كنت أتوقع انخفاضها أقلّه بألفين وثلاثة آلاف لكنها لم تتغير، ونحن لم نعد نقوى على شراء أي مادة أو سلعة حتى الأساسية منها، بما في ذلك مياه الشرب التي ترتفع بدورها». وتضيف: «عملة المائة ألف ليرة التي كانت تشتري 20 و30 صنفاً أصبحت تشتري غرضاً أو اثنين بالكثير من الأساسيات التي باتت تتساوى مع أسعار الرفاهيات قديماً، أما الفواكه فعالمٌ آخر... الشراء بالحبة لا الكيلوغرم».

ويقول صاحب سوبرماركت في الأشرفية، بيروت، لـ«العربي الجديد» إنّ «وزارة الاقتصاد لا يمكنها أن تطلب من أصحاب المؤسسات خفض أسعارهم فوراً وفي خلال أربع وعشرين ساعةٍ باعتبار أنّ البضائع كلّها تم شراؤها على سعر الصرف المرتفع الذي وصل في منتصف الشهر الجاري إلى 23 ألف ليرة لبنانية». ويؤكد أنّ «صاحب أي مؤسسة يريد ضمانات بأنّ سعر الصرف أصبح مستقرّاً كي يُصار إلى تثبيت الأسعار، حتى عندما أصدر وزير الاقتصاد بيانه كان الدولار انخفض إلى حدود 15 ألف ليرة لبنانية لكن بعد أقلّ من ساعتَيْن عاد السعر وارتفع إلى عشرين ألف وهو يتبدّل منذ الاثنين بين 19 و18 و17 ألفا فكيف يمكننا أن نسعّر البضائع بهذه الحالة؟».

وتلفت نائبة رئيس جمعية حماية المستهلك، ندى نعمة، في حديثها لـ«العربي الجديد» إلى أنّ «الأسعار لم تشهد أي انخفاض وما زالت على حالها» مشددة على أنّنا أمام «فوضى اقتصادية كبيرة». وتشير نعمة إلى أنّ «شكاوى كثيرة تصل إلينا من المواطنين حول غلاء الأسعار، وعلى وزارة الاقتصاد أن تضرب بيدٍ من حديد وتتحرك لتحاسب كلّ من يحاول التلاعب وتحقيق أرباح على حساب الناس الذين يئنون بفعل الأزمات المتفاقمة». وتقوم بلديات في بعض المناطق اللبنانية بدوريات على السوبرماركت لمراقبة مدى التزامها بقرار وزارة الاقتصاد بعد هبوط سعر صرف الدولار في السوق السوداء، وقد عمدت بلدية الغبيري في بيروت، إلى إقفال أكثر من أربعة محال سوبرماركت لعدم تقيّدها بخفض أسعار السلع والمواد الغذائية. وفي السياق، يقول مصدر في وزارة الاقتصاد لـ«العربي الجديد» إنّ دوريات مكثفة بمساعدة عناصر البلديات والأجهزة الأمنية والمعنية تنفذ على السوبرماركت والمتاجر في مختلف المناطق للتدقيق بالأسعار ومحاسبة المخالفين.

انتعاش اقتصاد كوريا الجنوبية

رفع صندوق النقد الدولي، أمس الثلاثاء، بشكل حاد، توقعاته لنمو الاقتصاد الكوري الجنوبي لعام 2021 إلى 4,3%، إذ يسير رابع أكبر اقتصاد في آسيا على مسار انتعاش قوي وسط الصادرات القوية. ويمثل هذا ارتفاعاً حاداً عن تقديرات نمو الاقتصاد الكوري الجنوبي البالغة 3,6% التي قدمها صندوق النقد الدولي في إبريل/ نيسان الماضي. كما قام الصندوق بتعديل توقعاته لنمو رابع أكبر اقتصاد في آسيا للعام المقبل من 2,8% إلى 3,4%.

وتعد توقعات صندوق النقد الأعلى بين توقعات المنظمات الكبرى لنمو الاقتصاد الكوري. وتوقع بنك كوريا وبنك التنمية الآسيوي أن ينمو اقتصاد كوريا الجنوبية بنسبة 4% في هذا العام، كما توقعت الحكومة الكورية نمواً قدره 4,2%.

(فرانس برس)

أسطول أوله أبوظبي ونهايته تونس؟

مصطفى عبدالسلام

في يوليو/تموز 2013 أعلنت الإمارات أنها ستقوم بإرسال سفن إلى مصر محملة بالبنزين والسولار، واصفة المساعدات التي ستقدمها لمصر في ذلك الوقت، بأنها عبارة عن «أسطول سيكون أوله في موانئ دبي، وآخره عند قناة السويس». لم تكن تلك مبالغة من السلطات الإماراتية، الداعم الأول للانقلابات في المنطقة، رغم أن المسافة بين دبي والقناة تبلغ نحو 3 آلاف كيلومتر، فقد تدفقت وقتها المساعدات الإماراتية على مصر حيث تم على الفور إرسال أطنان من المشتقات البترولية والنفط الخام، والمازوت المستخدم في توليد الكهرباء، إضافة إلى تقديم مساعدات نقدية عاجلة قيمتها 3 مليارات دولار، منها منحة لا ترد قيمتها مليار دولار، إضافة إلى مساعدات طبية وغذائية ومستشفيات ميدانية وملابس وبطاطين وغيرها.

لم تتوقف المساعدات الإماراتية بعد منتصف 2013 فقد تدفقت مساعدات نقدية أخرى على مصر لكن في شكل قروض منها 3 مليارات تم منحها خلال مؤتمر شرم الشيخ الاقتصادي في مارس/آذار 2015. كما تم ضخ مليارات الجنيهات من قبل الإمارات في شرايين الإعلام المصري.

وبعضنا يتذكر التصريح الشهير الذي أطلقه نائب رئيس الإمارات، محمد بن راشد آل مكتوم خلال مؤتمر شرم الشيخ حينما أعلن أن إجمالي ما قدمته الإمارات لمصر خلال العامين 2013-2014 بلغ أكثر من 14 مليار دولار.

ولعبت المساعدات النفطية الضخمة التي أرسلتها كل من الإمارات والسعودية والكويت في ذلك الوقت في حل أزمة الوقود التي كانت تعاني منها مصر في الفترة الأخيرة من حكم محمد مرسي، كما لعبت دورا مهما في حل أزمة انقطاع الكهرباء.

كما ساندت المساعدات النقدية الخليجية الجنيه المصري ومكنت الدولة من إيجاد موارد لتمويل واردات البلاد من السلع الغذائية، وسداد أعباء الديون. لم يقف الدور الذي قامت به الدول الخليجية الثلاث عند هذا الحد، بل ساعدت الحكومة المصرية في الحصول على قروض ضخمة خاصة من المؤسسات المالية الإقليمية والدولية حيث ضمنت السداد لدى صندوق النقد الدولي الذي منح البلاد نحو 20 مليار دولار في فترة تقل عن الـ60 شهر. الآن، هل يتكرر السيناريو مع تونس عقب وقوع انقلاب قيس سعيد على الدستور والبرلمان والحكومة المنتخبة والحريات العامة؟ وهل يتدخل المال السياسي الخليجي لحل الأزمات التي يعاني منها المواطن التونسي ومنها المشاكل الصحية والمعيشية والمالية؟ وهل ترسل الإمارات أسطولا من البنزين والسولار والغاز والمساعدات الطبية أوله أبوظبي ونهايته في تونس؟

أسواق

ارتفاع معظم أسهم أسواق الخليج

أغلقت معظم أسواق الأسهم الخليجية على ارتفاع، أمس الثلاثاء، فيما خالفت بورصتا قطر والبحرين الاتجاه هبوطاً، مع استقرار أسعار النفط الخام شديدة التأثير على اقتصادات المنطقة. وأغلق مؤشر السوق السعودية مرتفعا بنسبة 0,17 بالمائة عند 10916,7 نقطة. وفي الإمارات، ارتفع مؤشر بورصة دبي بنسبة 0,09 بالمائة إلى 2761,4 نقطة. وسجل مؤشر سوق أبوظبي ارتفاعا طفيفا بنسبة 0,03 بالمائة، واغلق على 7171 نقطة. وارتفع المؤشر الاول في سوق الكويت بنسبة 0,14 بالمائة إلى 7104,3 نقطة، وقاد المكاسب سهما «تمدين للاستثمار» و«استهلاكية»، مرتفعين بنسبة 7,57 بالمائة و6,94 بالمائة على الترتيب.

الاستثمارات الأجنبية في الأردن

انخفضت قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة إلى السوق الأردنية، بنسبة 70,1 بالمائة خلال الربع الاول من العام الحالي، مقارنة بالفترة ذاتها من 2020. وحسب بيانات صادرة عن البنك المركزي الأردني، أمس، بلغت قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة 61,3 مليون دينار (86,4 مليون دولار) مقارنة مع 209 ملايين دينار (294,7 مليون دولار) على اساس سنوي. وسجلت قيمة الاستثمارات الأجنبية في 2020 زيادة نسبتها 1,9 بالمائة عن العام الذي سبقه، رغم قيود كورونا، إلى 496,7 مليون دينار (700,3 مليون دولار) مقارنة مع 487,3 مليون دينار(687 مليون دولار) في 2019. والاستثمار الأجنبي أحد المعطيات المهمة الداخلة في الحساب الجاري لميزان المدفوعات بالنقد الأجنبي.

العراق يمنع دخول عمالة بنغلادش

أعلن مسؤول عراقي حكومي، أمس، صدور قرار يمنع بموجبه دخول العمالة القادمة من بنغلادش، وقال إن القرار سيكون له تأثيرات إيجابية في تقليص أزمة البطالة في البلاد. وقال مدير عام دائرة التدريب المهني في وزارة العمل العراقية رائد جبار، لوكالة الأنباء الرسمية (واع)، إن «مجلس الوزراء قرر منع دخول عمالة بنغلادش إلى البلاد.. هذا القرار سيكون له تأثير جيد في سوق العمل المحلية، لا سيما ان جزءا كبيرا من هذه العمالة غير شرعي». واوضح جبار ان «الشركات النفطية العاملة في البلاد، تستقدم عمالة هندية وباكستانية وبنغالية، ولا تمتلك اية مؤهلات او خبرة على حساب نظيرتها الوطنية ذات المؤهل والاختصاص».

تضاعف سعر المياه المعبأة في مناطق النظام السوري

عبد الرحمن خضر

شهدت أسعار عبوات مياه الشرب في المناطق الخاضعة لسيطرة النظام السوري، خصوصاً محافظتي دمشق وحلب، ارتفاعاً إلى أكثر من الضعفين، وذلك رغم تسعيرها من قبل حكومة النظام بأقل من ذلك بكثير.

وأعلنت الحكومة أخيراً تسيير شاحنات من قبل وزارة الصناعة، بالتنسيق مع وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك والمؤسسة السورية للتجارة في جميع المحافظات، لبيع عبوات المياه للمواطنين بالسعر الرسمي. وذكرت صحف مقربة من النظام أنّ سعر عبوة المياه سعة ليتر واحد بلغ في مدينة حلب أكثر من ألف ليرة سورية، فيما حدّدت الشركة العامة لتعبئة المياه تسعيرتها الرسمية بنحو 500 ليرة، ووصل سعر العبوة سعة نصف ليتر المسعّرة بـ350 ليرة إلى أكثر من 700، بينما ارتفع سعر العبوة من سعة ليتر ونصف المسعّرة بـ525 ليرة إلى أكثر من 1400 (الدولار = نحو 3200 ليرة في السوق السوداء).

وقال مدير شركة تعبئة المياه ملهم دوزوم لصحيفة «الوطن» المقربة من النظام إنّ ازدياد الطلب على عبوات المياه المعدنية وندرتها في الأسواق أديا إلى رفع سعر عبوات المياه من بعض المحتكرين، مضيفاً أنّ الشركة، خلال يونيو/ حزيران الماضي، زادت الإنتاج بنحو 25 في المائة مقارنة بمايو/ أيار السابق له.

ويمنع النظام السوري استيراد المياه المعبأة منذ عام 2011، لقدرة شركة تعبئة المياه على سدّ حاجة السوق المحلية، وكانت الشركة قد رفعت أسعار منتجاتها في مارس/ آذار الماضي مرتين.

ويأتي هذا الغلاء في ظلّ رفع النظام سعر ليتر المازوت من 180 ليرة إلى 500، بعدما كان قد رفع سعر ليتر البنزين من نوع «أوكتان 95»، الذي كان يباع بـ2500 ليرة، إلى ثلاثة آلاف ليرة، تزامناً مع رفع سعر مادتي السكر والأرز. وقفزت أسعار مختلف السلع والمواد في السوق السورية بين 20% و30% فور قرار حكومة بشار الأسد رفع أسعار الوقود، ما تسبب في موجة غلاء للسلع وزيادة أجرة النقل الرسمية 28%.

والتهمت موجات الغلاء في الأسواق السورية زيادة الرواتب التي أقرها رئيس النظام السوري بشار الأسد مؤخراً بنسبة 50% للعاملين و40% للمتقاعدين، لتبقى الفجوة سحيقة بين دخل الأسرة السورية وإنفاقها الذي ارتفع إلى مليون وأربعين ألف ليرة شهرياً، ما فاقم الأوضاع المعيشية المتردية التي يعاني منها السوريون في مناطق سيطرة الأسد.

مال وسياسة

تونس تكابد تداعيات الإغلاق: مخاوف معيشية وأزمة تمويل

استمرت حالة القلق من الأوضاع المعيشية في الشارع التونسي بالتزامن مع الإجراءات الانقلابية للرئيس قيس سعيّد، وسط ظرف مالي صعب تعاني منه البلاد

تونس ـ **إيمان الحامدي**

تتواصل حالة الخوف لدى عموم التونسيين من تأثير الأزمة السياسية في وضعهم المعيشي وقدرة الدولة على تأمين أجورهم والخدمات الأساسية في المدة المقبلة. ويأتي ذلك في وقت يطالب فيه خبراء اقتصاد الرئيس قيس سعيّد بالكشف عن خريطة طريق واضحة للخروج بالبلاد من أزمتها المالية في أقرب وقت لضمان عدم انزلاق البلاد في الإفلاس أو التخلف عن سداد ديونها الخارجية.

وتتسارع الأحداث السياسية في تونس عقب الإجراءات الانقلابية التي أعلن عنها سعيّد في ظرف مالي صعب تواجه فيه البلاد شحّ التمويلات وتراجع الاستثمار وتعطل صناعة السياحة، فضلاً عن التداعيات المرتقبة لقرارات تمديد ساعات حظر التجول والحجر الشامل على العاملين في القطاعات التجارية والخدماتية.

ويعيش اقتصاد تونس في الفترة الأخيرة أزمة غير مسبوقة، مع تسجيل انكماش في النمو خلال الربع الأول الماضي بنسبة 3 في المائة وارتفاع البطالة إلى 17,3 في المائة، وانهيار عائدات السياحة نتيجة الأزمة الوبائية، وتفاقم المديونية التي بلغت نحو 35 مليار دولار.

مخاوف معيشية

رغم تجاوز الساعات الأولى الصعبة في البلاد وتواصل الحركة التجارية والخدماتية وتموين السلع بشكل عادي عقب إعلان 25 يوليو/ تموز، يسيطر القلق على التونسيين بسبب مخاوف من عدم قدرة الدولة على تأمين الأجور في الأشهر المقبلة وتواصل تداعيات الجائحة الصحية وقرار تمديد ساعات الحجر الصحي الشامل وحظر التجول. يقول محرز الزبيدي، وهو صاحب متجر صغير في العاصمة تونس، إنّ الحجر الصحي أصبح قاتلاً لكلّ القطاعات التجارية والخدماتية، مرجحاً أن يجبر أصحاب المحلات على تسريح عمالهم. وأضاف الزبيدي في حديثه لـ«العربي الجديد»: «نحن في موسم الحر ونحتاج إلى تمديد ساعات العمل لا إلى مزيد من التضييق»، مشيراً إلى أنّ كلّ العوامل الدافعة للإفلاس التقت على التجار، لا سيما ضعف القدرة على الإنفاق، وجيوب التونسيين الفارغة، ومحدودية ساعات العمل. ويطالب بمراجعة قرارات الحجر ومنع تنقل العربات والأشخاص وإفساح المجال أمام التجار للعمل لساعات متأخرة من أجل تنشيط الحركة التجارية في البلاد والحفاظ على أكبر قدر ممكن من مصادر الرزق ووقف نزيف تسريح العمال.

والأنتين، أصدر سعيّد أمراً رئاسياً يقضي بحظر تجول الأشخاص والعربات بكامل البلاد من الساعة السابعة مساءً إلى الساعة السادسة صباحاً لمدة شهر.

ضغوط التمويل

وبسبب الأزمة المالية الخانقة التي تعاني منها البلاد، تحتاج تونس إلى تمويلات عاجلة لضمان سداد أجور أغسطس/ آب المقبل، بالإضافة إلى قسط دين بقيمة 500 مليون دولار يحلّ أجله في الأسبوع الأول من الشهر المقبل.

500,000,000

تحتاج تونس إلى تمويلات عاجلة لضمان سداد أجور شهر أغسطس/ آب المقبل، بالإضافة إلى قسط دين بقيمة 500 مليون دولار يحلّ أجله في الأسبوع الأول من الشهر المقبل.

الائتماني «فيتش» في تقرير لها، أول من أمس، في قدرة الرئيس التونسي على استخدام سلطته لاتخاذ تدابير صعبة لمعالجة ضغوط التمويل على غرار خفض فاتورة أجور القطاع العام بسبب لا شعبية مثل هذه القرارات وإمكانية تأليب الرأي العام ضده. وقالت وكالة «فيتش» إنّ قرار الرئيس التونسي تعليق عمل البرلمان وإقالة رئيس الوزراء قد يضيف مزيداً من التأخير لبرنامج صندوق النقد الدولي الذي من شأنه أن يخفف من ضغوط التمويل الكبيرة في البلاد. واعتبرت وكالة التصنيف في تقرير أصدرته أنّ تونس ستحتاج إلى الحصول على مبالغ كبيرة من تمويل الدائنين الرسميين قبل نهاية العام من أجل وقف التدهور في مركز السيولة الخارجية لديها.

أما اتحاد الصناعة والتجارة والصناعات التقليدية المنظمة الممثلة لقطاع الأعمال الخاص، فشدد في بيان له، أول من أمس، على أهمية أن تكفل كلّ الخطوات التي ستتخذ في الفترة المقبلة سيادة القانون وحماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والفردية لكلّ التونسيين بعيداً عن منطق تصفية الحسابات أو الانتقام أو التشفي.

خريطة إنقاذ

يعتبر خبير الاقتصاد، رضا شكندالي، أنّ التعجيل بوضع خريطة طريق اقتصادية واضحة المعالم يبعث برسائل طمأنة للداخل والخارج، مشدّداً على ضرورة إشراك المنظمات الفاعلة في البلاد من أجل ضمان تطبيقها والذهاب بها إلى صندوق النقد الدولي للحصول على التمويلات اللازمة. يقول الشكندالي في تصريح لـ«العربي الجديد»: «الوضع الخانق للمالية العمومية يستوجب حلولاً سريعة لإقناع صندوق النقد الدولي بتوقيع اتفاق مع تونس»، مؤكداً أنّ الاتفاق مع الدوائر المالية العالمية يتطلب حواراً اقتصادياً وطنياً تكون مخرجاته ملزمة لكلّ الأطراف.

يتحدث الخبير الاقتصادي عن الدور المهم الذي يمكن أن يلعبه الاتحاد العام التونسي للشغل في توفير الأرضية لصياغة خريطة طريق اقتصادية. ويرى الشكندالي أنّ خريطة إنقاذ اقتصادي من دون قرارات تمس من الوضع المعيشي للتونسيين ممكنة، شرط الالتزام بتطبيقها. ويكشف أنّ تنقية مناخ الاستثمار بمكافحة الفساد ستكون له أيضاً انعكاسات جيدة على وضع تونس في خريطة الاستثمار العالمي، مرجحاً أن تحظى تونس بدعم أميركي لدى صندوق النقد الدولي من أجل الحصول على التمويلات.

الإغلاقات تفاقم الأوضاع الاقتصادية والمعيشية (فتحي بلعيد/ فرانس برس)

الأردن

مطالبات بخفض الفوائد المصرفية

عمّان ـ **زيد الدبيسية**

تواجه القطاعات الاقتصادية في الأردن وخاصة التجارية والصناعية، معضلة نقص السيولة والتمويل لأنشطتها المختلفة، ما زاد الأزمات التي تعاني منها بسبب جائحة كورونا وتداعياتها، في الوقت الذي تحتفظ فيه البنوك المحلية بحجم ودائع ضخم. وزادت أزمة ارتفاع أجور الشحن والأسعار عالمياً الأعباء المترتبة على القطاع الخاص الأردني الذي يقع على عاتقة استيراد احتياجات الأردن من مختلف السلع وخاصة الغذائية.

ويطالب القطاع الخاص الحكومة بمعالجة مشكلة نقص السيولة وارتفاع أسعار الفائدة التي قد تؤدي إلى عزوف كثير من التجار عن الاستيراد خلال الفترة المقبلة لعدم قدرتهم على تحمل مزيد من الخسائر وارتفاع الأكلاف لمستويات غير مسبوقة. وقال رئيس غرفة صناعة الأردن فتحي الجغبير، لـ«العربي الجديد»، إن القطاعات الاقتصادية المختلفة تواجه تحديات كبيرة وغير مسبوقة بسبب ارتفاع أجور الشحن عالمياً، والزيادة الكبيرة التي طرأت على أسعار السلع ومدخلات الإنتاج وغيرها.

وأضاف الجغبير أن المحافظة على المخزون الاستراتيجي من مختلف السلع التموينية وغيرها يتطلب مساعدة القطاع الخاص من خلال توفير التسهيلات الائتمانية بكلف مخفضة خلال هذه الفترة وتفادي انقطاعها أو حدوث نقص فيها بما في ذلك استيراد مدخلات ومستلزمات الإنتاج، مشيراً إلى أن القطاع الصناعي يساهم بنسبة كبيرة في توفير احتياجات السوق من السلع المنتجة محلياً ولغايات التصدير.

وقال إن البنوك عليها تخفيض أسعار الفائدة حتى تساعد على تخفيض كلف الاستيراد في هذه المرحلة التي تتطلب تعاون كافة الجهات للمحافظة على المخزون والتقليل قدر المستطاع من ارتفاع الأسعار عالمياً. وبين الجغبير أن غرفة صناعة الأردن وقعت اتفاقا مع جمعية البنوك للتعاون في العديد من المجالات، من بينها كيفية تخفيض أسعار الفائدة على التسهيلات الممنوحة للقطاع الصناعي. ووفقا لأحدث بيانات للبنك المركزي الأردني اطلعت عليها «العربي الجديد»،

فقد بلغ رصيد إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة في نهاية شهر إبريل/ نيسان الماضي ما مقداره 41,6 مليار دولار، مقابل 40,36 مليار دولار في نهاية العام الماضي، مسجلة بذلك ارتفاعا بما مقداره حوالي 1,23 مليار دولار، أو ما نسبته 3,2%. وارتفعت الودائع إلى ما قيمته نحو 53 مليار دولار في نهاية إبريل الماضي.

من جانبه، قال رئيس غرفة تجارة الأردن نائل الكباريتي، لـ«العربي الجديد»، إن من أهم المعضلات التي تواجه القطاع التجاري هو ارتفاع أسعار الفائدة على التسهيلات المصرفية وعدم توفر السيولة الكافية في السوق. وفي المقابل زادت أجور الشحن البحري بنسبة تفوق الخيال، حيث قفزت أجرة شحن الحاوية الواحدة من الصين مثلا من حوالي ألفي دولار إلى 14 ألف دولار إضافة إلى الكلف الأخرى.

وأضاف أن هامش ربح التاجر الأردني لا يتجاوز 10% وتم تخفيضه إلى أقل من 5% للحد من آثار ارتفاع الأسعار عالميا وكلف الشحن على الأسعار محليا. وقال إنه في المقابل على البنوك المحلية، وانطلاقا من المسؤولية المجتمعية، تخفيض أسعار الفائدة بنسبة مؤثرة، وخاصة على التسهيلات البنكية الموجهة لاستيراد السلع الأساسية مثل السكر والأرز والزيوت النباتية واللحوم وغيرها، بهدف تلبية حاجة السوق والمحافظة على المخزون الاستراتيجي الغذائي.

وبين أن القرار الذي اتخذته الحكومة بتحديد سقف لاحتساب أجور الشحن ضمن التعرفة الجمركية يعد إيجابيا لكنه غير كاف لمواجهة ارتفاع الأسعار. ويستورد الأردن ما نسبته 90% من احتياجاته الغذائية من الخارج، حسب تقارير رسمية.

وفي المقابل، قال مدير عام جمعية البنوك الأردنية ماهر المحروق، لـ«العربي الجديد»، إن البنوك تفاعلت بإيجابية مع التحديات التي واجهت الاقتصاد الوطني منذ جائحة كورونا من خلال إعادة النظر بأسعار الفائدة وتأجيل استيفاء الأقساط عن الأفراد والمقترضين لعدة أشهر ومنح التسهيلات الائتمانية. وأضاف أن جمعية البنوك تدرس كافة المقترحات الممكنة واللازمة لمساعدة الصناعيين والمستوردين في المرحلة الحالية وما نتج عنها من ارتفاعات كبيرة على أجور الشحن البحري وكلف الإنتاج.

القطاع التجاري يشكو من نقص السيولة (فرانس برس)

أخبار العرب

إضراب عمالي في مصر

يواصل عمال شركة «الورد إنترناشونال» في المنطقة الحرة بالعامرية بمدينة الإسكندرية (شمال مصر)، إضرابهم عن العمل، الذي بدأوه بالورديتين الأولى والثانية عصر أول من أمس، احتجاجاً على تجاهل إدارة الشركة مطالبهم ورفض التفاوض حولها. ومنعت إدارة الشركة عمال الوردية الثالثة من الانضمام إلى زملائهم في الإضراب، بإغلاق بوابات الشركة وإحكام الأمن قبضته على الدخول إليها والخروج منها. يشار إلى أن أنشطة شركة لورد إنترناشيونال في الإسكندرية، هي تصنيع (قطع غيار ومكونات الماكينات وخطوط الإنتاج) بتقنية الـ CNC شفرات تقليدية وماكينات جاهزة للحلاقة.

وكان العمال المضربون، البالغ عددهم ما يقرب من ألفي عامل، قد طالبوا إدارة الشركة في يونيو/ حزيران الماضي بضرورة التفاوض في عدة مطالب، أبرزها «تعديل الأجور، على ألّا تقل عن 2400 جنيه (الحد الأدنى للأجور الذي حددته الدولة)، حيث يبلغ متوسط أجور العمال الذين أمضوا عشر سنوات في العمل ما يقارب 2000 جنيه فقط».

واشنطن تتعهد بحماية أموال العراق

قال البنك المركزي العراقي، أمس الثلاثاء، إن الجهات القانونية في الولايات المتحدة، تعهّدت بمواصلة حماية الأموال العراقية المودعة في بنوكها وبنوك الدول الأخرى، بالتزامن مع قرب استكمال تسديد البلاد جميع الديون المترتبة عليها قبل عام 2003. وأضاف البنك المركزي، في بيان، وفقاً لوكالة «الأناضول»، أن «الجهات القانونية الأميركية أكدت للبنك أن جميع احتياطاته وأمواله محصنة، ولا يمكن لأي جهة الحجز عليها، وأنهم سيدافعون عن حصانتها لدى بقية الدول». وفي 1991، تشكلت لجنة أممية للتعويضات، الزمت بغداد بدفع 52,4 مليار دولار تعويضات للأفراد والشركات والمنظمات الحكومية وغيرها، ممن تكبد خسائر ناجمة مباشرة عن غزو الكويت واحتلالها. بينما أعلنت بغداد أخيراً أنها عازمة على سداد الديون المستحقة عليها قبل عام 2003. واستحقت ديون على العراق قبل حرب عام 2003، لبلدان مثل الكويت، ونادي باريس، إلى جانب ديون ثنائية مع دول وشركات، لم تسدد وتراكمت فوائدها حتى اليوم.

فلسطين

حرب اقتصادية على غزة: الاحتلال يمنع 70% من الواردات

غزة ـ **يوسف أبو وطفة**

يعيش الفلسطينيون في قطاع غزة، خلال الفترة الأخيرة، أجواء حصار إسرائيلي غير مسبوقة منذ فرضه لأول مرة عام 2007، نتيجة التحكم في إدخال الشاحنات المحملة بالبضائع عند معبر كرم أبو سالم التجاري الواقع أقصى شرق جنوبيّ القطاع، والذي يشكل المنفذ الرئيسي للحركة التجارية.

ومنذ انتهاء العدوان الإسرائيلي على غزة في 21 مايو/ أيار الماضي، أبقى الاحتلال على الكثير من القيود التي فرضها، عبر منع إدخال مواد البناء والمواد الخام والأجهزة الكهربائية والهواتف الخلوية والسيارات ومواد الصناعات الخشبية والألومنيوم والحديد والصلب. وتراجع عدد الشاحنات الواردة إلى القطاع كثيراً خلال الشهر الأخير، مقارنة بالفترة التي سبقت العدوان. في الأثناء، يقول المدير العام للمعابر والتجارة بوزارة الاقتصاد في غزة، رامي أبو الريش، إنّ الاحتلال يحظر إدخال المواد الخام بمختلف أصنافها، ويمنع إدخال المصنوعات الخشبية والبلاستيكية والألومنيوم والزجاج وقطع غيار السيارات والسيارات الحديثة.

ويوضح أبو الريش لـ «العربي الجديد» أنّ الاحتلال يسمح فقط بإدخال 30 في المائة من البضائع التي كان في السابق يسمح بإدخالها، فيما يعرقل إدخال 70 في المائة تحت ذرائع وأسباب عدة، ما ينعكس سلباً على المشهد الاقتصادي. ويشير إلى أنّ أقصى عدد من الشاحنات التجارية سمح الاحتلال بإدخاله عبر المعبر التجاري هو 330 شاحنة، في الوقت الذي كان يسمح في السابق بإدخال ما نسبته 400 إلى 500 شاحنة من مختلف أصناف المواد، بما في ذلك مواد البناء التي يرفض إدخالها حالياً. وحسب المسؤول الحكومي، إنّ الإجراءات الإسرائيلية الحالية المتخذة على معبر كرم أبو سالم تكبد التجار الفلسطينيين خسائر مالية كبيرة، نظراً لدفعهم «أرضيات» مقابل بقاء الحاويات لدى الاحتلال (بدلَ مالي عن ركنها)، فيما يلجأ البعض الآخر إلى تسويقها في أسواق الضفة بمبالغ أقل للحصول على السيولة النقدية.

ولا يمتلك القطاع إلّا معبر كرم أبو سالم كمنفذ تجاري مع الأراضي المحتلة، بعدما أغلق الاحتلال المعابر التجارية الثلاثة التي كانت تمثل العصب الأساسي للاقتصاد المحلي، إذ أزال في عام 2007 معبر صوفا، الذي كان مجهزاً لدخول مواد البناء، وبعد نحو ثلاث سنوات أغلق معبر الشجاعية، الذي كان مخصصاً لنقل مشتقات الوقود، ومع مطلع عام 2012 دمر الاحتلال معبر المنطار، الذي كان يعتبر من أكبر المعابر التجارية المجهزة لدخول مختلف البضائع. بدوره يقول مدير العلاقات العامة والإعلام في غرفة غزة التجارية، ماهر الطبّاع، إنّ متوسط عدد الشاحنات قبل العدوان الإسرائيلي الأخير على غزة كان يراوح ما بين 9 إلى 10 آلاف شاحنة شهرياً، لكنّه في الشهرين الأخيرين يراوح ما بين 3000 و3500 شاحنة.

ويؤكد الطبّاع في حديثه إلى «العربي الجديد» أنّ التراجع يصل إلى قرابة 70 في المائة على صعيد أعداد الشاحنات وحتى الأصناف التي يسمح لها بالمرور والوصول إلى القطاع، ما أسهم في توقف بعض القطاعات كلياً أو جزئياً.

وحسب المسؤول في غرفة غزة التجارية، فإنّ القطاعات الإنشائية والقطاعات المساندة لها مثل معامل «البلوك» و«الباطون» توقفت بالكامل بفعل القرار الإسرائيلي القاضي بمنع إدخال هذه المواد عبر معبر كرم أبو سالم التجاري ضمن عقوباته المفروضة.

القطاعات الإنسانية والمساندة توقفت بالكامل

ويشير الطبّاع إلى أنّ القطاع الإنشائي توقف بنسبة 100 في المائة، فيما تضررت بعض القطاعات بنسبة تصل إلى 70 في المائة مثل قطاع تكنولوجيا المعلومات نتيجة منع وصول أجهزة الحواسيب والطابعات، في الوقت الذي تعمل فيه بقية القطاعات بنسبة لا تتجاوز 50 في المائة.

واستمرار القيود الإسرائيلية سيدفع القطاع نحو انهيار كامل، في ظل انعدام مقومات الصمود نتيجة استمرار الحصار للعام الخامس عشر على التوالي والنتائج المترتبة عن الحروب الأربع وجولات التصعيد العسكري، وفق الطبّاع.

ومنذ انتهاء العدوان الإسرائيلي الأخير تلاعب الاحتلال بكميات البضائع والأصناف المدخلة إلى القطاع، عبر وقف إدخال الوقود في بعض الأحيان، ثم السماح بإدخاله ووقف التصدير بشروط تعجيزية للتجار الفلسطينيين ثم إعادته بتدخلات أممية.

من جانبه، يعتبر رئيس جمعية رجال الأعمال الفلسطينيين في غزة، علي الحايك، أنّ ما يجري حالياً حرب اقتصادية مستمرة على القطاع، تستهدف إنهاك ما بقي من القطاع الاقتصادي عبر منع إدخال المواد الخاصة بالقطاع الصناعي وعرقلة إدخال المواد الخام. ويقول الحايك لـ «العربي الجديد» إنّ هناك مئات السيارات المستوردة التي يمنع الاحتلال إدخالها عبر حجزها بالرغم من إتمامها مختلف الإجراءات، ما يكبد الموردين خسائر مالية كبيرة، فضلاً عن حجز عشرات الحاويات المحملة بالبضائع في معبر كرم أبو سالم، إلى جانب منع دخول التجار ورجال الأعمال إلى الأراضي المحتلة.

ويؤكد الحايك أنّ حجز البضائع أدى إلى تلف بعضها، وأرهق الموردين مالياً من خلال المبالغ المالية الكبيرة التي يدفعونها سواء كـ«أرضيات»، أو بنقل البضائع إلى مخازن خاصة داخل الأراضي المحتلة، إلى حين السماح بمرورها إلى القطاع.

الحصار يكبّد التجار خسائر كبيرة (عبد الحكيم أبو رياش)

اليمن

ارتفاع الدولار الجمركي يصدم التجّار

عدن ـ **محمد راجح**

عبّر القطاع الخاص التجاري في اليمن عن صدمته من قرار الحكومة اليمنية بإعادة تقييم سعر الدولار الخاص بالجمارك المعمول به طوال السنوات السبع الماضية. وبموجب القرار أصبح سعر الدولار الجمركي 500 ريال بدلاً من 250 ريالاً، لترتفع تعرفة الجمارك الخاصة بالسلع المستوردة بنسبة 100%، وهو ما يقود إلى حدوث قفزة في أسعار السلع في الأسواق.

وقالت الغرفة التجارية والصناعية في عدن إنها فوجئت بقرار رفع تقييم سعر الدولار الخاص بالجمارك في عدن (العاصمة المؤقتة في المناطق التابعة للحكومة الشرعية) بسعر 500 ريال للدولار بعدما كان 250 ريالاً للدولار الواحد طوال السنوات السبع الماضية.

وأعلنت الغرفة في بيان رسمي، حصلت «العربي الجديد»، على نسخة منه، رفضها من منطلق المسؤولية الوطنية لهذا التقييم الذي أكدت أنه سيؤدي بشكل مباشر إلى مجاعة بين المواطنين، وسيضر بشدة بحركة التجارة.

كما أنّ هذا القرار قد يؤدي إلى اختلالات في سلاسل توفير المواد الغذائية ويزعزع استقرار الأمن الاجتماعي مع توسع نطاق الجوع بين المواطنين، في ظلّ الظروف المعيشية الحالية وانهيار العملة الوطنية وضعف مداخيل اليمنيين وزيادة الفقر.

وقال رئيس الغرفة التجارية والصناعية في عدن، نائب مدير الائتحاد العام اليمني للغرف التجارية والصناعية، أبوبكر باعبيد، لـ«العربي الجديد»: إنّ القطاع الخاص التجاري في الظروف الراهنة يحتاج إلى أن تمد له الحكومة يد العون والمساعدة والشراكة والمساهمة في تخفيف ما يكابده ويتحمله من أعباء الاستيراد وارتفاع تكاليف الشحن التجاري بصورة مضاعفة وانهيار العملة وتردي أنشطة الأعمال بسبب الأوضاع الراهنة.

وأضاف أنّ القطاع التجاري يواجه سلسلة طويلة من الأعباء المدفوعة بأزمة اقتصادية حادة وانخفاض سعر صرف العملة الوطنية وانعكاس ذلك على استقرار الأسواق وأسعار السلع، بينما قد يساهم مثل هذا القرار في خلق منافذ وتبعات ضارة على الحركة التجارية والاقتصاد الوطني.

وانتقدت الغرفة المماثلة للقطاع التجاري في عدن هذا القرار الأحادي من قبل الحكومة، الذي لم تجر استشارتها فيه، إذ سينتج عنه استيراد بضائع أقل جودة لتقليل التكلفة، كما سيرفع أسعار المواد المستوردة الآن إلى قرابة الضعفين، مما سيشكل على كاهل المواطن، بحسب القطاع. كما سينتج عن القرار توسع في عمليات التهريب، وسيتسبب في العزوف عن ميناء عدن، مما سينسف ما تبقى من إيرادات الدولة الخاصة بالجمارك. وساقت الغرفة التجارية والصناعية في عدن كلّ هذه المبررات لتعلن عن رفضها هذا القرار، ودعت حكومة معين عبد الملك إلى إلغائه.

من جانبه، انتقد مسؤول الاتصال والإعلام في الغرفة التجارية والصناعية المركزية، بأمانة العاصمة صنعاء، أحمد حسن، هذا القرار وما سينتج عنه من عواقب وخيمة على الأسواق واضطراب الحركة التجارية وانفلات أسعار السلع والمواد الغذائية والاستهلاكية وارتفاع التضخم بنسبة 100%، وفق حديثه لـ«العربي الجديد».

في السياق، احتج عمال جمارك ميناء عدن على قرار رفع أسعار الصرف في المعاملات الجمركية بميناء عدن، مما ستكون له تبعات كارثية، بحسب ما قالوا، لا تتوقف فقط على الحركة التجارية وأسعار السلع، بل ستزكر الضرر الأكبر في ميناء عدن الاستراتيجي الذي أصبح منذ عام 2018 الميناء الرئيسي في اليمن.

ورأى الباحث الاقتصادي، منير القواس، في حديثه لـ«العربي الجديد» أنّ الحكومة اليمنية (المعترف بها دولياً) تواجه ضغوطاً هائلة من قبل المجتمع الدولي والمانحين والصناديق التمويلية الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، لتنفيذ حزمة من الإصلاحات في الهياكل المالية والإيرادات العامة وإعادة الدورة النقدية وربطها بالبنك المركزي وتفعيل القطاعات المالية كالجمارك والضرائب وغيرها ورفع مستويات تحصيلها، إضافة إلى العمل على توحيد كافة السياسات والإجراءات وإنهاء الانقسام المالي الحاصل في البلاد.

وشدد الباحث الاقتصادي على حاجة الحكومة في الظروف الراهنة إلى دعم المجتمع الدولي والمانحين والصناديق التمويلية لمواجهة الأزمة الاقتصادية والمالية التي تواجها وانهيار العملة.

وأكد أنّ الحصول على هذا الدعم مشروط بتنفيذ مجموعة من الإجراءات الإصلاحية في مؤسسات الدولة المالية والقطاعات الإيرادية كافة.

وحذر من خطورة تبعات بعض القرارات مع تردي الأوضاع المعيشية لليمنيين وتوسع رقعة الفقر والجوع والبطالة وارتفاع أسعار السلع إلى مستويات قياسية، ما يتطلب معالجة الأزمة السياسية والأمنية الراهنة في المحافظات والمناطق الخاضعة لسيطرة حكومة الرئيس عبد ربه منصور هادي، والجلوس مع الجهات المعنية الممثلة للقطاع الخاص وفتح قنوات حوار فاعلة بهدف وضع السياسات الإصلاحية والقرارات والإجراءات المناسبة لعلاج الأزمة.

مناقصة لتوريد قمح إلى مصر

أعلنت مصر عن مناقصة عالمية لتوريد كميات غير محددة من القمح، على أن يتم التوريد ابتداء من سبتمبر/ أيلول القادم. وطرحت الهيئة العامة للسلع التموينية المصرية، أول من أمس، مناقصة لشراء كمية غير محددة من القمح من موردين عالميين، للشحن في الفترة من 20 إلى 30 سبتمبر. ووفقا لما أعلنته الهيئة المصرية، فإن الدفع يتم باستخدام خطابات اعتماد مدتها 180 يوماً. وفي مناقصتها السابقة في 14 يوليو/ تموز الماضي، اشترت الهيئة 180 ألف طن من القمح الروماني. وفي السابع من يوليو/ تموز الجاري، أعلن وزير التموين المصري علي المصيلحي انتهاء موسم توريد القمح المحلي، باستلام 3,428 ملايين طن قمح محلي هذا الموسم من المزارعين وموردي القمح، بالإضافة إلى 165 ألف طن تم تسليمها لمصانع المكرونة، بإجمالي 3,600 ملايين طن.

أخبار العالم

زيادة صادرات مسحوق الفلفل التركي

حققت صادرات تركيا من مسحوق الفلفل الحار، خلال النصف الأول من العام الجاري، عائدات بلغت 4 ملايين و730 ألف دولار. وبحسب بيانات أحصتها الأناضول من اتحاد مصدّري منطقة جنوب شرقي الأناضول في تركيا، فقد حققت صادرات البلاد من مسحوق الفلفل الحار نمواً بنسبة 46 بالمائة، خلال النصف الأول من عام 2021، مقارنة بالفترة ذاتها من العام المنصرم. ووفقاً للبيانات فقد بلغت قيمة صادرات البلاد من المنتج المذكور 4 ملايين و730 ألف دولار. وخلال الفترة بين يناير/ كانون الثاني ويونيو/ حزيران 2021، وصل مسحوق الفلفل الحار التركي إلى أسواق 96 دولة حول العالم، أبرزها ألمانيا، وهولندا، وبريطانيا، والعراق والولايات المتحدة. وبلغ حجم صادرات مسحوق الفلفل الحار، خلال النصف الأول من العام الجاري، 1913 طناً. وتصدّرت ألمانيا قائمة البلدان الأكثر استيراداً للمنتج التركي، بمليون و236 ألف دولار.

نمو سندات الحكومات المحلية في الصين

بلغت قيمة السندات التي أصدرتها الحكومات المحلية الصينية 794,9 مليار يوان (حوالي 122,7 مليار دولار أميركي) في يونيو/ حزيران الماضي، حسبما أظهرت بيانات وزارة المالية الصينية. وأدى أداء شهر يونيو إلى رفع إجمالي السندات التي أصدرتها الحكومة المحلية إلى 3,34 تريليونات يوان خلال النصف الأول من العام. وبلغت السندات الخاصة 1,73 تريليون يوان في الفترة من يناير/ كانون الثاني إلى يونيو، بينما بلغت السندات العامة 1,61 تريليون يوان. وبحلول نهاية يونيو ، بلغت الديون المستحقة للحكومات المحلية الصينية حوالي 27,58 تريليون يوان.

مال وسياسة

بينما يتزايد التوتر بين بكين وواشنطن في أعقاب فشل محادثات يوم الاثنين بين العملاقين الاقتصاديين في الصين، يرى محللون أن الصين ستسرع خطوات تعزيز النفوذ الاقتصادي والتجاري المنافس لأميركا في منطقة الشرق الأوسط الغنية بالطاقة

صراع صيني ـ أميركي على النفط العربي

بكين تبني شراكات في المنطقة... والشركات الغربية تتراجع

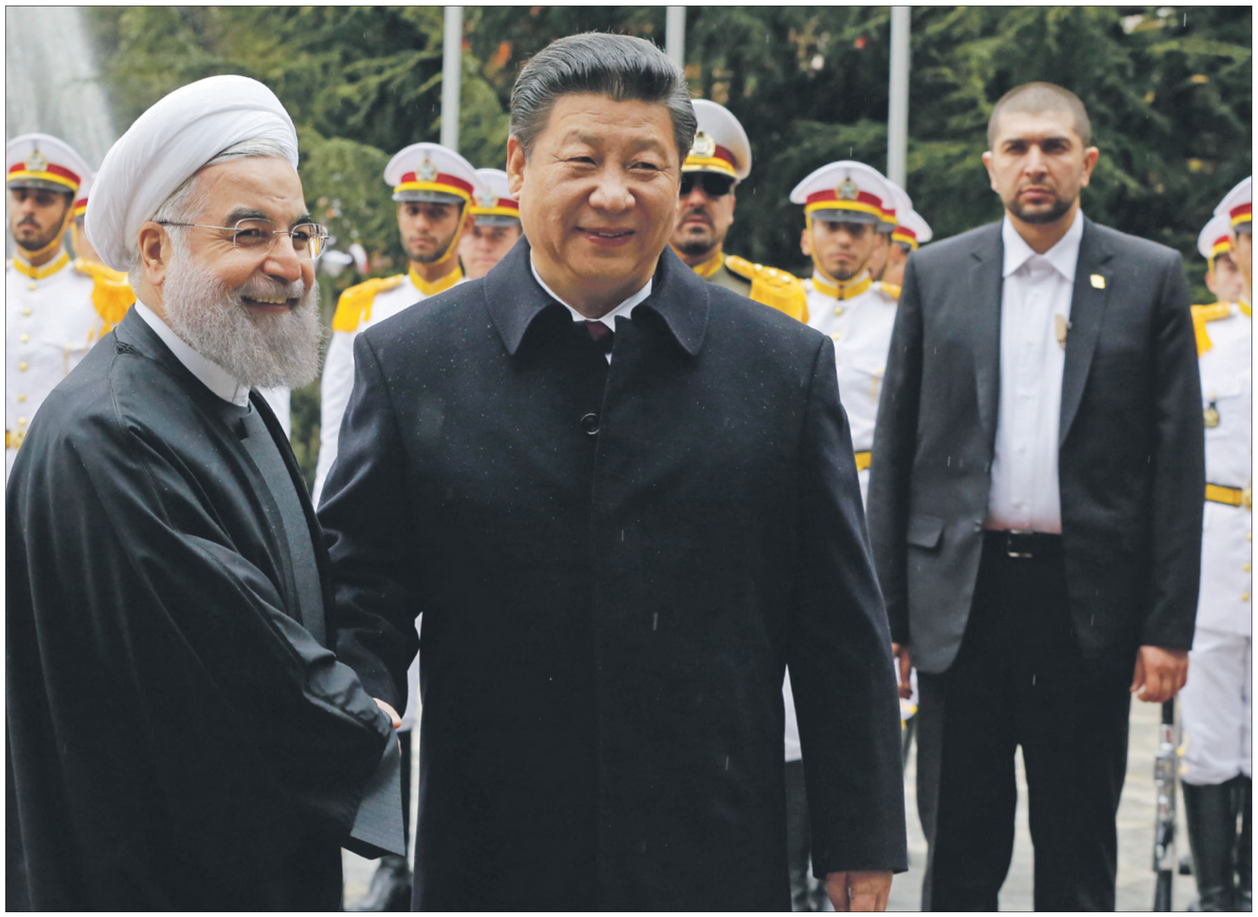
الرئيس الصيني شي جين بينغ مع نظيره الإيراني حسن روحاني لدى زيارته إلى طهران في 2016 (Getty)

لندن ـ **موسى مهدي**

بينما تعمل إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن على بناء «تحالف الديمقراطيات الرأسمالية» لاحتواء تمدد بكين التجاري والاقتصادي والتقني، يتزايد التوتر بين عملاقي التجارة والاقتصاد في العالم. أولى مؤشرات تصاعد التوتر نتائج المحادثات التي جرت يوم الإثنين في الصين وقادتها أرفع مسؤولة في إدارة بايدن، وهي نائبة وزير الخارجية ويندي شيرمان، وانتهت إلى طريق مسدود في الحوار بين القطبين. ويرى مسؤولون أن إدارة بايدن ربما ستكون أكثر تشدداً في علاقاتها مع الصين خلال السنوات المقبلة مقارنة بإدارة الرئيس دونالد ترامب، إذ إن إدارة بايدن ستعمل على محاصرة الصين ليس فقط على انفراد، ولكن عبر تحالف عريض وقوي في أوروبا وآسيا، كما تتجه لزيادة الحظر التجاري والتقني على شركات بكين. وسط هذا التوتر المبكر في العلاقات بين واشنطن وبكين، يبرز التنافس على الطاقة وتحديداً على إمدادات النفط العربي الذي لا يزال يشكل الثقل الرئيسي في إمدادات الطاقة العالمية.

وعلى الرغم من الحديث المتواصل عن الطاقات المتجددة ونهاية عصر الخام الأسود، فإن النفط ستتواصل أهميته الرئيسية في تلبية احتياجات الطاقة العالمية، وربما حتى نهاية العقد الجاري، حسب تقديرات بيوت الخبرة وصناعة الطاقة العالمية.

في هذا الشأن، يرى خبراء أن الصين قلقة على مستقبل أمن إمداداتها من النفط، وأنها تعمل على بناء «منطقة نفوذ اقتصادي وتجاري» في المنطقة العربية، مستفيدة في ذلك من الفشل الأميركي في معالجة قضايا المنطقة المهمة. عن هذه النقطة، يقول الاقتصادي الإيطالي، البروفسور جيان كارلو، في تحليل بنشرة «مودرن دبلوماسي» الآسيوية، إن بكين تبني شراكات اقتصادية طويلة المدى مع دول رئيسية في المنطقة ضمن استراتيجية بناء «الفضاء التجاري والاقتصادي» الجديد المنافس لفضاء الهيمنة الأميركية. وتركز الصين في بناء الفضاء التجاري والطاقوي الجديد على سد الفراغ الذي تركته واشنطن، حيث تركز على توقيع شراكات طويلة المدى مع كل من العراق وإيران، وتدخل في شراكات بناء مصاف في السعودية وعمليات مبادلة نقدية لليوان في الإمارات العربية.

في هذا الصدد، تعمل بكين بشكل حثيث على بناء «فضاء النفوذ الاقتصادي والتجاري» بمنطقة الشرق الأوسط، ويترجم ذلك عملياً عبر تأسيس الشراكات الاستراتيجية في المناطق الغنية بالنفط، إذ لديها شراكات طويلة الأجل مع دول بالمنطقة العربية ومشاريع استثمارية بمنطقة آسيا الوسطى، مثل تلك التي وقعتها في مارس/ آذار الماضي مع الحكومة الإيرانية والتي تمتد لمدة 25 عاماً، وتشمل استثمار 400 مليار دولار على مدى 25 عاماً في مشروعات البنية التحتية، ومشروعات النفط والغاز والبتروكيماويات، وتحديث شبكات الاتصالات والمواصلات. وهذه الشراكة تساهم بدور غير مباشر في تعزيز مكانة الصين بالمنطقة.

وفي العراق، وقعت الشركات الصينية مشاريع شراكات استراتيجية ضمن صفقة أطلقت عليها اسم «النفط مقابل تنفيذ مشاريع التنمية والخدمات». وحسب نشرة «أويل برايس» الأميركية، في تحليل يوم الاثنين، فإن الحكومة العراقية وافقت على برنامج صيني يقوم على توفير إمدادات نفطية قدرها 300 ألف برميل يومياً مقابل قيام شركة «سي أن سي أي سي» ببناء مجموعة من المشاريع الخدمية والسكنية ومشاريع تطوير الصناعة النفطية وزيادة الإنتاج العراقي، بعضها يمتد لمدة 25 عاماً، من بين هذه المشاريع، تأسيس مصفاة ومجمع بتروكيماويات في منطقة الفاو، جنوبي العراق. وحسب نشرة «أرغوس» الأميركية، في تقرير لها بهذا الشأن، فإن مصفاة الفاو ستمول بالكامل من قبل الصين، كما أنها مخصصة لتصدير المشتقات النفطية للصين وليس للسوق المحلي. كما ستقوم الشركات الصينية أيضاً بإنشاء مطار جوي في الناصرية و90 ألف منزل بمدينة السدير ضمن مشروع الشراكة العراقية الصينية.

وكانت شركة سايونيوك النفطية الصينية المملوكة للدولة قد وقعت في بداية العام الجاري اتفاقاً مع وزارة النفط العراقية لمدة 25 عاماً يمنحها حصة 49% من مكامن الغاز في منطقة المنصورية. وبالتالي فإن الصين تبني استراتيجية متكاملة لأمن الطاقة في المنطقة ربما تبدأ بإيران والعراق، ولكنها تتكامل فعلياً مع استراتيجية حليفها الذي يسيطر على موارد الطاقة في سورية ويعمل على كسب مشاريع الطاقة في كل من لبنان وليبيا.

ومنذ سنوات، باتت الصين أكبر مستورد للنفط في العالم واحتلت مكانة الولايات المتحدة، حيث استوردت الصين نحو 10,51 ملايين برميل يومياً في النصف الأول من العام الجاري، وكانت قد استوردت نحو 12,9 مليون برميل يومياً معظمها من المنطقة العربية، وذلك وفقاً لبيانات الجمارك الصينية الصادرة أمس، الثلاثاء. وبينما تنسحب الشركات الغربية تدريجياً من الاستثمار في النفط العربي، تعمل الصين على زيادة حصتها في تطوير وإنتاج النفط في كل من العراق وإيران وعدة مناطق في شمال أفريقيا. ورغم أن الولايات المتحدة لم تعد من مستوردي النفط العربي مثلما هو الحال بالنسبة للصين، إلا أن النفط يمثل أهمية استراتيجية بالغة في محاور التنافس الجاري بين العملاقين على بناء «النظام العالمي الجديد» على مستويات النفوذ المالي والنقدي والاقتصادي والصناعي على هذا الصعيد. من ناحية دور النفط العربي في الحفاظ على الهيمنة الأميركية، وعلى الرغم من عدم حاجة أميركا لاستيراد الخامات النفطية العربية في السنوات الأخيرة، فإن النظام النقدي والمالي الذي بُني على الدولار وبدعم هيمنة أميركا على النظام المالي والنقدي العالمي، يعتمد في جانب كبير منه على النفط العربي والهيمنة العربية على منظمة «أوبك» التي تبنت نظام بيع النفط بالدولار منذ السبعينيات وأصبح غطاءً مهماً للعملة الأميركية بعد تعويم الدولار وفك ارتباطه بالذهب، وفق محللين. ويستهلك العالم في الوقت الراهن نحو 100 مليون برميل يومياً منه ويباع جله بالدولار، وهو ما يعني أن كل الدول المستهلكة لهذا النفط تحتاج إلى عملات أميركية لشرائه، وبالتالي فإن احتياطيات البنوك المركزية العالمية ترفع الطلب على الدولارات لتلبية تسديد فاتورة النفط. وهذا العامل يرفع الطلب العالمي على الورقة الخضراء، كما أن جل الصفقات على عقود النفط في أسواق المال والمشتقات النفطية تنفذ بالدولار. على صعيد أمن الطاقة العالمي، فإن واشنطن مسؤولة بشكل مباشر عن توفير أمن الطاقة للتحالف «الديمقراطيات الرأسمالية» الذي تعتمد عليه في استراتيجية احتواء بكين، إذ إن كل من اليابان ودول النمور الآسيوية ودول الاتحاد الأوروبي تعتمد بشكل مباشر في إمداداتها على النفط العربي. ويلاحظ أن تحالف الصين وروسيا الذي يعمل على مقاومة نفوذ واشنطن يزيد من نشاطه في مشاريع الطاقة العربية.

من جانبها، تستخدم موسكو سلاح الغاز الطبيعي بشكل فعال للهيمنة على القرار الأوروبي. ويرفع تحالف بكين وموسكو من أهمية الطاقة العربية في تلبية احتياجات أمن الدول الغربية من النفط والغاز الطبيعي. وكانت اليابان قد دعت خلال الشهر الجاري لتغيير مسار إمدادات النفط من بحر الصين الجنوبي الذي تهيمن عليه بكين إلى مسار أمن بالنسبة لها في حال حدوث تطور غير محسوب في العواقب في المستقبل. ويرى الدكتور جيمس دورسي، في تحليل بهذا الشأن، في 22 من الشهر الجاري، أن الصين التي تتفادى حتى الآن بناء نفوذ عسكري وأمني مباشر في مناطق مصالحها الاقتصادية الحيوية ربما قد تضطر في المستقبل لبناء المزيد من القواعد العسكرية لحماية أمن الطاقة وموارد السلع الأولية التي تعتمد عليها في تمددها التجاري والصناعي في العالم. وكانت نشرة «الأكاديمية العسكرية الصينية» قد أشارت، في تقرير، إلى أن الصين تعد العدة لليوم الذي تحتاج فيه لنشر نفوذها العسكري في المناطق الحيوية لمصالحها، وبالتالي فإن على واشنطن مسؤولية توفير أمن الطاقة للدول المتحالفة معها والمستهلكة للنفط العربي.

تبخر مكاسب الأسهم الصينية

قالت وكالة بلومبيرغ يوم الاثنين، إن مكاسب اسهم الاسواق الناشئة المسجلة منذ بداية 2021 تبخرت بسبب المبيعات المكثفة للاسهم الصينية. ومحا مؤشر «إم اس سي اي» للاسهم الناشئة، آخر جزء من مكاسبه المسجلة في العام الجاري، بعدما تراجع 2,4% يوم الإثنين. وادى التوتر بين واشنطن وبكين الى تراجع مؤشرات الاسهم الصينية، كما ادى تشديد إجراءات بكين الى تراجع ثروة مليارديرات قطاع شركات الانترنت في الصين بصورة حادة.

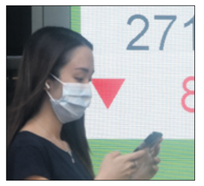

في تقرير لها بهذا الشأن، فإن مصفاة الفاو ستمول بالكامل من قبل الصين، كما أنها مخصصة لتصدير المشتقات النفطية للصين وليس للسوق المحلي. كما ستقوم الشركات الصينية أيضاً بإنشاء مطار جوي في الناصرية و90 ألف منزل بمدينة السدير ضمن مشروع الشراكة العراقية الصينية.

وكانت شركة سايونيوك النفطية الصينية المملوكة للدولة قد وقعت في بداية العام الجاري اتفاقاً مع وزارة النفط العراقية لمدة 25 عاماً يمنحها حصة 49% من مكامن الغاز في منطقة المنصورية. وبالتالي فإن الصين تبني استراتيجية متكاملة لأمن الطاقة في المنطقة ربما تبدأ بإيران والعراق، ولكنها تتكامل فعلياً مع استراتيجية حليفها الذي يسيطر على موارد الطاقة في سورية ويعمل على كسب مشاريع الطاقة في كل من لبنان وليبيا.

ومنذ سنوات، باتت الصين أكبر مستورد للنفط في العالم واحتلت مكانة الولايات المتحدة، حيث استوردت الصين نحو 10,51 ملايين برميل يومياً في النصف الأول من العام الجاري، وكانت قد استوردت نحو 12,9 مليون برميل يومياً معظمها من المنطقة العربية، وذلك وفقاً لبيانات الجمارك الصينية الصادرة أمس، الثلاثاء. وبينما تنسحب الشركات الغربية تدريجياً من الاستثمار في النفط العربي، تعمل الصين على زيادة حصتها في تطوير وإنتاج النفط في كل من العراق وإيران وعدة مناطق في شمال أفريقيا. ورغم أن الولايات المتحدة لم تعد من مستوردي النفط العربي مثلما هو الحال بالنسبة للصين، إلا أن النفط يمثل أهمية استراتيجية بالغة في محاور التنافس الجاري بين العملاقين على بناء «النظام العالمي الجديد» على مستويات النفوذ المالي والنقدي والاقتصادي والصناعي على هذا الصعيد. من ناحية دور النفط العربي في الحفاظ على الهيمنة الأميركية، وعلى الرغم من عدم حاجة أميركا لاستيراد الخامات النفطية العربية في السنوات الأخيرة، فإن النظام النقدي والمالي الذي بُني على الدولار وبدعم هيمنة أميركا على النظام المالي والنقدي العالمي، يعتمد في جانب كبير منه على النفط العربي والهيمنة العربية على منظمة «أوبك» التي تبنت نظام بيع النفط بالدولار منذ السبعينيات وأصبح غطاءً مهماً للعملة الأميركية بعد تعويم الدولار وفك ارتباطه بالذهب، وفق محللين. ويستهلك العالم في الوقت الراهن نحو 100 مليون برميل يومياً منه ويباع جله بالدولار، وهو ما يعني أن كل الدول المستهلكة لهذا النفط تحتاج إلى عملات أميركية لشرائه، وبالتالي فإن احتياطيات البنوك المركزية العالمية ترفع الطلب على الدولارات لتلبية تسديد فاتورة النفط. وهذا العامل يرفع الطلب العالمي على الورقة الخضراء، كما أن جل الصفقات على عقود النفط في أسواق المال والمشتقات النفطية تنفذ بالدولار. على صعيد أمن الطاقة العالمي، فإن واشنطن مسؤولة بشكل مباشر عن توفير أمن الطاقة للتحالف «الديمقراطيات الرأسمالية» الذي تعتمد عليه في استراتيجية احتواء بكين، إذ إن كل من اليابان ودول النمور الآسيوية ودول الاتحاد الأوروبي تعتمد بشكل مباشر في إمداداتها على النفط العربي. ويلاحظ أن تحالف الصين وروسيا الذي يعمل على مقاومة نفوذ واشنطن يزيد من نشاطه في مشاريع الطاقة العربية.

من جانبها، تستخدم موسكو سلاح الغاز الطبيعي بشكل فعال للهيمنة على القرار الأوروبي. ويرفع تحالف بكين وموسكو من أهمية الطاقة العربية في تلبية احتياجات أمن الدول الغربية من النفط والغاز الطبيعي. وكانت اليابان قد دعت خلال الشهر الجاري لتغيير مسار إمدادات النفط من بحر الصين الجنوبي الذي تهيمن عليه بكين إلى مسار أمن بالنسبة لها في حال حدوث تطور غير محسوب في العواقب في المستقبل. ويرى الدكتور جيمس دورسي، في تحليل بهذا الشأن، في 22 من الشهر الجاري، أن الصين التي تتفادى حتى الآن بناء نفوذ عسكري وأمني مباشر في مناطق مصالحها الاقتصادية الحيوية ربما قد تضطر في المستقبل لبناء المزيد من القواعد العسكرية لحماية أمن الطاقة وموارد السلع الأولية التي تعتمد عليها في تمددها التجاري والصناعي في العالم. وكانت نشرة «الأكاديمية العسكرية الصينية» قد أشارت، في تقرير، إلى أن الصين تعد العدة لليوم الذي تحتاج فيه لنشر نفوذها العسكري في المناطق الحيوية لمصالحها، وبالتالي فإن على واشنطن مسؤولية توفير أمن الطاقة للدول المتحالفة معها والمستهلكة للنفط العربي.

> بكين وقعت اتفاقات شراكة مع طهران وبغداد لتأمين احتياجاتها من النفط

أسعار مساكن بريطانيا أعلى من ذروة 2008

لندن ـ **العربي الجديد**

وصلت أسعار المنازل في بريطانيا إلى مستوى مرتفع جديد في يونيو/ حزيران، وتعد مرتفعة بحوالي 30% عن الذروة التي وصلت إليها قبل الأزمة المالية لعام 2008.

وبلغ متوسط سعر المنزل في يونيو 230,7 ألف جنيه إسترليني، مرتفعاً 5,4% مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق، وفقاً لموقع العقارات «زوبلا» Zoopla، والذي توقع ارتفاع معدل نمو الأسعار إلى 6% خلال الأشهر المقبلة، قبل أن يتراجع ذلك المعدل إلى ما يتراوح بين 4% و5% بنهاية العام.

وأضاف الموقع أنّ الزيادة الحادة جاءت جراء انخفاض عدد المنازل المعروضة للبيع بنسبة 25% في النصف الأول من العام، مقارنة بالفترة نفسها من عام 2020. وأوضح أيضاً أنّ الطلب على المنازل كان أكثر من ضعف ما كان عليه في السنوات التي سبقت الوباء، وأنّ الطلب على منازل العائلات كان أكبر بشكل خاص، وفشل العرض في مواكبة الطلب في يناير/ كانون الثاني الماضي.

وتؤكد هذه البيانات نتائج دراسة نشرتها شركة «إن إيه إي إيه سبرينغز مارك» أنّ 40% من العقارات بيعت في المملكة المتحدة خلال يونيو بأكثر من سعر الطلب الأصلي لها.

ويتوقع مارك هايوارد، كبير مستشاري السياسة في شركة «بروبرتي مارك» عودة توازن السوق خلال الأشهر المقبلة، مع العودة التدريجية للحياة الطبيعية، ووقف دمغة البيع.

شقق في حي هاي غيت شمالي لندن (Getty)

صندوق النقد يحذر من التضخم

انفاق المستهلكين يدعم النمو الاميركي (Getty)

واشنطن ـ **العربي الجديد**

أبقى صندوق النقد الدولي على توقعاته لنمو الاقتصاد العالمي في العام الجاري، محذراً من أن ارتفاع التضخم سيتضح أنه أكثر من مجرد وضع عابر، مما يدفع البنوك المركزية نحو اتخاذ إجراءات وقائية. وحذر صندوق النقد في التقرير الدوري الصادر الثلاثاء، من أن حالة عدم اليقين لا تزال مرتفعة، مشيراً إلى الوقت نفسه إلى أن التضخم قد يعود نحو المستويات السابقة للوباء في معظم الدول في العام 2022. وأضاف الصندوق: «مع ذلك، هناك خطر من أن الضغوط المؤقتة قد تصبح أكثر استمراراً وقد تحتاج البنوك المركزية إلى اتخاذ إجراءات وقائية». ورفع الصندوق توقعاته للناتج المحلي الإجمالي العالمي للعام المقبل بنحو 0,5% عند المقارنة بتقديرات تقرير إبريل. وأوضح الصندوق أن السبب في مراجعة تقديرات نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي للعام المقبل بالرفع هو الزيادة المتوقعة في أداء الاقتصادات المتقدمة ولا سيما في الولايات المتحدة. ومع ذلك، شدد الصندوق على أن التوقعات تعتمد على حملات التطعيم ضد فيروس «كورونا». وفي الوقت الذي خفض فيه الصندوق توقعاته لنمو اقتصاد السعودية في العام الجاري بنحو 0,5%، رفع التقديرات للعام المقبل بنحو 0,8%. ورفع الصندوق توقعاته لنمو اقتصاد الولايات المتحدة هذا العام بنحو 0,6% وفي 2022 بنسبة 1,4%.

الراند الجنوب أفريقي في أدنى مستوياته

لندن ـ **العربي الجديد**

قالت نشرة «ناسداك» الأميركية، مساء الإثنين، إنّ العملة الجنوب أفريقية (الراند) تراجعت إلى أدنى مستوياتها منذ أربعة شهور. وهبطت العملة 14,8950 راندا مقابل كلّ دولار. وتعاني عملة جنوب أفريقيا من 3 عوامل رئيسية خلال العام الجاري، وهي الموجة الثالثة من فيروس كورونا، إذ ترتفع الإصابات بالبلاد وسط انعدام جرعات تطعيم كافية، وكذلك تعاني من موجة الاضطرابات بالبلاد التي تعوق السياحة وتراجع صادرات جنوب أفريقيا من المعادن بسبب تباطؤ النمو في آسيا. وخسرت جنوب أفريقيا في هذا الصيف مورد السياحة الذي يدرّ على البلاد العملات الصعبة ويدعم سعر صرف العملة الوطنية. وكانت السياحة قد درّت على البلاد أكثر من 24 مليار دولار في العام 2019 الذي سبق جائحة كورونا.

وفي ذات الصدد، توقعت وكالة «ستاندرد آند بورز» للتصنيفات الائتمانية في تقرير صدر مساء الإثنين، أن تؤدي الاضطرابات الأخيرة في جنوب أفريقيا إلى خفض نحو 0,7% من نمو الناتج المحلي الإجمالي لها هذا العام.

وأضاف التقرير أنّ استمرار تلك الاضطرابات من شأنه الإضرار بالاستهلاك الخاص أيضاً، وإبطاء وتيرة التعافي الاقتصادي، في ظل استمرار أسعار السلع الأساسية القوية في دعم الاقتصاد. وعلى الرغم من أنّ اقتصاد البلاد استفاد في الشهور الأولى من العام الجاري من ارتفاع أسعار المعادن، فإنّ ارتفاع سعر النفط والمشتقات امتص معظم المكاسب المتحققة من المعادن.

يذكر أنّ الاحتجاجات اندلعت لدعم الرئيس السابق، جاكوب زوما، هذا الشهر، عندما سلم نفسه للسلطات للامتثال لعقوبة بالسجن لمدة 15 شهراً بتهمة ازدراء المحكمة، وتصاعدت أعمال الشغب التي أسفرت عن مقتل أكثر من 300 شخص وحدوث أضرار جسيمة للشركات والبنية التحتية.

كما توقعت وكالة «ستاندرد آند بورز» نمو اقتصاد دولة جنوب أفريقيا بنسبة 4,2% عام 2021، وهو ما يزيد عن تقديرات وزارة الخزانة لشهر فبراير الماضي والبالغة 3,3%. وأضافت أنها لا تتوقع وضع تقييم جديد للتصنيف الائتماني مباشرة، لكن في حال استمرار الاضطرابات، فقد تضطر الوكالة لخفض التصنيف. وفي مايو/ أيار الماضي، قامت الوكالة بتقييم التصنيف الائتماني لجنوب أفريقيا طويل الأجل بالعملات الأجنبية عند BB- مع نظرة مستقبلية مستقرة. وفي منتصف الشهر الجاري، استدعت جنوب أفريقيا احتياطي الجيش لمساعدة الشرطة في السيطرة على الاضطرابات التي خلفت عشرات القتلى، في أعقاب سجن الرئيس السابق جاكوب زوما.

الشغب يرفع من نسب الفقر في جنوب افريقيا (Getty)

رؤية

حقيقة نمو الاقتصاد المصري

شريف عثمان

احتفت أغلب وسائل الإعلام المصرية مؤخراً بخبر اختيار «فوربس الشرق الأوسط»، التي تعد النسخة العربية لمجلة المال والأعمال الأميركية الشهيرة، مصر كثالث أكبر اقتصاد في المنطقة، معتبرة أنه جاء «ليكمل سلسلة النجاحات التي حققتها مؤشرات الاقتصاد المصري رغم التبعات الاقتصادية المترتبة على انتشار فيروس كورونا المستجد خلال الفترة الأخيرة».

ونشرت وسائل الإعلام نفسها رسماً بيانياً منقولاً عن نفس المصدر، يوضح حجم الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصادات العربية الكبرى في 2020 و2021، ويؤكد ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي لمصر من 361,8 مليار دولار في 2020 إلى 394,3 مليار دولار في 2021، مشيرة إلى أن الأرقام المذكورة تمثل أحدث تقديرات صندوق النقد الدولي.

ولما كانت الأرقام المذكورة تعني نمو الاقتصاد المصري خلال العام الحالي بمعدل سنوي 9%، وهو ما يتجاوز أقصى طموحات أي اقتصاد في العالم، ويخالف المنطق، ويرفضه أي متابع جيّد لحالة الاقتصاد المصري حالياً، فقد سارعتُ بالاتصال بأحد الأصدقاء الذي يعمل مسؤولاً بارزاً في صندوق النقد الدولي، وطلبت منه التأكيد أن هذه التقديرات تعبر حقيقةً عن رأي الصندوق، فما كان منه إلا أن تجاهل الرسم والأرقام اللذين أرسلتهما، مؤكداً أن تقديرات الصندوق منشورة حالياً على موقعه على الإنترنت.

انتقلت إلى موقع صندوق النقد الرسمي على الإنترنت فوجدته يتحدث عن معدل نمو للاقتصاد المصري لا يتجاوز 2,5% خلال العام الحالي 2021!

الغريب في الأمر أن تقرير المجلة الذي نقلته المواقع المصرية يتحدث بوضوح عن توقعات الصندوق لمصر بتحقيق معدل نمو 2,8% في السنة المالية 2020 /2021، ثم معدل نمو 5,2% في السنة المالية 2021/ 2022، أي تلك التي لم يمر منها سوى شهر واحد حتى الآن، ولا أعرف حقيقةً من أين أتى موقع «فوربس الشرق الأوسط» أو المواقع التي نقلت عنه بمعدل 9% المزعوم.

وبغض النظر عن النهج الذي أصبحت وسائل الإعلام المصرية، والحكومة في كثير من الأحيان، تتبعه من الاحتفاء بتوقعات مستقبلية لا يعرف أحد متى تتحقق، مثلما حدث مع توقعات دخول مصر ضمن أكبر عشرة اقتصادات في العالم بحلول عام 2030، وخطط تصنيع السيارة الكهربائية والهاتف المحمول والتابلت بأيادٍ وعقول مصرية، لا يسع المرء إلا أن يقف مشدوهاً أمام مصادر إعلام تنشر أرقاماً لا يراجعها أحد، ولا يقبلها منطق أو عقل شخصية الباز افندي «ساقط الإعدادية» في الفيلم المصري الشهير «ابن حميدو»، حيث تظهر المعلومة وما ينفيها بوضوح في نفس التقرير.

تحدث تقرير المجلة، نقلاً عن صندوق النقد، عن «ثمار برنامج الإصلاح الاقتصادي» الذي اتبعته مصر منذ عام 2016 بمساعدة صندوق النقد، وهو ما مكنها من مواجهة تبعات فيروس كوفيد-19، بينما تجاهل حقيقة أن فترة الاثني عشر شهراً التي بدأت أول الربع الثاني من العام الماضي، وتلت ظهور الفيروس وانتشاره في البلاد مباشرة، شهدت زيادة الدين الخارجي لمصر بما يقرب من 22,8 مليار دولار، تمثل أكثر من 20% من مستواها في بداية الفترة، وتعادل ما يقرب من 360 مليار جنيه، تقول الحكومة المصرية إنها أنفقت ما يقرب من مائة مليار جنيه منها فقط على المساعدات المقدمة للشركات والأفراد المتضررين من أزمة الجائحة.

أكد التقرير أن «الإصلاحات الاقتصادية التي تم تنفيذها منذ عام 2016، وفي مواجهة حالة عدم اليقين المحلية والعالمية غير المسبوقة، مكّنت السياسات التي اتبعتها السلطات من تحقيق توازن بين تأمين التمويل اللازم لحماية النفقات الصحية والاجتماعية الضرورية والحفاظ على الاستدامة المالية أثناء إعادة بناء الاحتياطيات الدولية»، وكأنه يتحدث عن واحد من أقوى اقتصادات العالم، متجاهلاً حقيقة أن مصادر تمويل النفقات الصحية والاجتماعية كانت كلها، وأكثر منها، الاقتراض الخارجي، وأن الاحتياطيات الدولية التي يتحدّث عن بنائها التقرير لم تشهد ارتفاعاً خلال الفترة إلا بأقل من 250 مليون دولار، لا تسمن ولا تغني من جوع مع هذا الارتفاع الجنوني في التزاماتنا الخارجية، والتي بلغت بنهاية الربع الأول من العام الحالي 134 مليار دولار، أو أكثر من ثلاثة أضعاف إجمالي احتياطيات النقد الأجنبي في مصر.

لم تتحمّل الحكومة المصرية تكلفة ما أطلق عليه الصندوق «برنامج الإصلاح الاقتصادي»، وإنما تحملها المواطن الذي انخفض أجره الحقيقي وتراجعت قيمة أصوله، بعد التعويم الكامل للعملة المصرية الذي أفقدها في فترة وجيزة 60% من قيمتها، وارتفعت مصاريفه بعد إلغاء الجزء الأكبر من الدعم ورفع أسعار الكهرباء، والماء، والخبز والوقود عدة مرات كان آخرها الأسبوع الماضي، وزادت عليه الضرائب، وفُرض عليه دفع قيمة مصالحة في مخالفات بناء لم يرتكبها، وتم إقرار كل ذلك دون الرجوع إليه، أو إخباره بحقيقة ما يحدث في اقتصاد بلاده، اللهم إلا من خلال معلومات بسيطة تتم الموافقة عليها في برلمان شكلته الأجهزة السيادية، وينهم من يطلب مناقشة الأرقام فيه بالإساءة لمؤسسات الدولة.

لا يحزنني بالتأكيد صلاح حال الاقتصاد المصري، فرغم وجودي خارج البلاد إلا أن لدي عائلة واستثمارات واهتمامات في مصر لا أملك معها رفاهية السعادة بفشل النظام الحالي في إصلاح أحوال البلاد والعباد، وإن خالفته في الرأي أو تحفظت على بعض قراراته، لكن ليس كذلك تدار الأوطان.

التعامل مع المواطنين باعتبارهم دجاجاً في الحظيرة، لا يعنيهم ما يتم اتخاذه من قرارات وإن دفعوا تكلفتها، طالما يتم تقديم الخبز الجاف لهم كل يوم، لا يليق ببلد بحجم مصر في هذا الزمان، ولا بحجم أي دولة في العالم، ولا يصح بأي حال تقديم معلومات مغلوطة أو إيهام المواطنين والتحدث معهم عن أرقام متوقعة بعد عقد كامل على أنها من الإنجازات التي يتعين الاحتفاء بها الآن.

المواطن المصري يستحق الاطلاع على الحقائق، خاصة الاقتصادية، والمشاركة في صنع القرار من خلال مؤسساته الحقيقية، ولا أعتقد أنه مستعد للاستسلام والقبول بغير ذلك، وسنرى.